أسباب ضعف الأمم المتحدة في فض الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني وتداعياته على النظام الدولي والعلاقات الدولية

م.م. سجى نبيل عزيز
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية

ملخص البحث:

أن لكل منظمة يتم أنشائها، أهداف محددة تبتغي تحقيقها الجهات التي إتفقت وعملت على إنشاء تلك المنظمة، تتطابق هذه الأهداف مع مصالح وتطلعات هذه الجهات.

والأمم المتحدة تُعد من أكبر المنظمات الدولية التي لها أهداف تواثقت شعوب العالم فيما بينها، وسعت الى إرساء سلام عالمي يحفظ البشرية من ويلات الحروب والصراعات، وغيرها من الأهداف الإنسانية السامية. كما نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على ذلك.

ومن مهام هذهِ المنظمة ضبط العلاقات بين دول أعضائها من خلال نشاطات فروع هذهِ المنظمة، حيث تعمل جاهدةً على تحقيق توافقاً بين الدول من اجل تحقيق مصالح جميع شعوبها بشكل عادل.

والنظام الدولي كمخرج من مخرجات العلاقات الدولية بـــــ(تعاونها، تنافسها، صراعها)، وما أفرزتهُ تفاعلات القوى الدولية الكبرى، كان لهُ تداعيات شديدة على اعمال منظمة الأمم المتحدة، تارة تتكلل بعض اعمالها بالنجاح، وتارة أخرى تبوء اغلب اعمالها بالفشل.

ويُعد الامن والسلم الدوليين من أهم الأهداف التي تعمل على تحقيقها منظمة الأمم المتحدة، ومن مجهضات الامن والسلم العالمي هو الصراع فيما بين الوحدات الدولية. فيلاحظ ان الأمم المتحدة استطاعت ان توقف او تحل عدداً من الصراعات والحروب الدولية، ولم توفق في حل بعض هذهِ الصراعات ومنها واخطرها الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، رغم ما لهذا الصراع من تداعيات على النظام الدولي والعلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الأمن والسلم الدوليين، العلاقات الدولية، النظام الإقليمي، النظام الدولي.

*تنويه: أينما ترد كلمة إسرائيل أو كلمة دولة إسرائيل في هذه المقالة، فهي لا تعني أن الباحثة تعترف بهذا المسمى كوحدة دولية، وإنما تعدها كيان عنصري صهيوني غاصب للأراضي الفلسطينية ومارق عن القوانين والأعراف الدولية.

The reasons for the weakness of the United Nations in resolving the Israeli-Palestinian conflict and its repercussions on international relations and the international system

Assist. Lectuer. Saja Nabil Aziz
Al-Mustansiriyah University/College of Political Science

Abstract:

Each organization that is established has specific objectives to be achieved by the parties that agreed and worked to establish that organization, these goals coincide with their interests and aspirations.

The United Nations is one of the largest international organizations that have the goals that have united the peoples of the world and have sought to establish a global peace that preserves humanity from the scourge

of wars, conflicts and other lofty humanitarian goals. The Preamble to the Charter of the United Nations also provides for this.

One of the tasks of this organization is to control relations between its member states through the activities of the branches of this organization, as it strives to achieve consensus among the countries in order to achieve the interests of all the peoples of these countries in a fair manner.

The international system as a way out of the outputs of international relations in his (cooperation, competition, conflict), and what resulted from the interactions of major international powers, had severe repercussions on the work of the United Nations, sometimes some of its work is crowned with success, and at other times most of its work fails.

International peace and security is one of the most important goals that the United Nations is working to achieve, and one of the aborts of global peace and security is the conflict in international units. It is noted that the United Nations has been able to stop or resolve a number of international conflicts and wars, and it has not succeeded in resolving some of these conflicts, including the most dangerous of them, the Israeli-Palestinian conflict, despite the repercussions of this conflict on international relations and the international system.

Keywords: United Nations, Israeli-Palestinian conflict, international peace and security, international relations, regional system, international system.

المقدمة :

تعد الأمم المتحدة واحدة من أبرز المنظمات الدولية التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن في العالم، إلا أن دورها في فض الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني قد واجه العديد من التحديات التي أدت إلى ضعف فعاليتها في هذا المجال. ويعتبر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من أكثر النزاعات تعقيدًا والأطول أمدًا في التاريخ المعاصر، حيث يمتد لأكثر من سبعة عقود ونيّف، أذ شهد ولا زال يشهد دور الأمم المتحدة في هذا الصراع تناقضات كبيرة بين المبادئ التي تأسست عليها والواقع السياسي المعقد الذي تعيشهُ، وتتعدد الأسباب التي أدت إلى ضعف الأمم المتحدة في التعامل مع هذا الصراع. وذلك لعدة أسباب منها الانقسامات السياسية بين الدول الأعضاء، والضغوطات السياسية من القوى الكبرى، وتباين المصالح الوطنية للدول الأعضاء، مما يُعيق اتخاذ قرارات فعالة لحسم هذا الصراع. بالإضافة إلى ذلك، ان النظام الدولي يعاني من عدم التوازن في القوة والنفوذ، حيث تلعب بعض الدول دورًا محوريًا في توجيه السياسات الدولية، مما يؤثر سلبًا على قدرة الأمم المتحدة على العمل كوسيط محايد. وتداعيات هذا الضعف لا تقتصر على أطراف الصراع نفسه، بل تتجاوز ذلك لتؤثر على النظام الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام. فغياب حل عادل وشامل للصراع يعزز من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ويؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. كما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الدول، وزيادة الانقسامات بين المعسكرات المختلفة، مما يضعف من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحديات العالمية الأخرى.

الإشكالية: تتمحور إشكالية البحث في سؤال رئيسي: ماهي الأسباب التي أدت الى ضعف الأمم المتحدة في فض الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وماهي التداعيات الناتجة من هذا الضعف على النظام الدولي والعلاقات الدولية؟ وما هي الهواجس السياسية والأمنية التي ستُثيرها؟

الفرضية: إن ضعف دور الأمم المتحدة في حل العديد من النزاعات والصراعات الدولية الكبيرة، منها الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، يؤثر سلباً على النظام الدولي والعلاقات الدولية، ويحدو بالوحدات الدولية والإقليمية منها على وجه الخصوص الى تغيير مُدركاتها الأمنية وطبيعة سلوكها الأمني في تحقيق أمنها وإستقرارها، وهذا ما سيدفعها الى إتباع عدة أساليب لتحقيق هذه الغاية، وهذا بالمحصلة سيؤدي الى توتر وفوضى بين الدول.

هدف البحث: الغرض من البحث هو، تسليط الضوء على أسباب ضعف الأمم المتحدة في حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وتبيان تداعيات هذا الضعف على النظام الدولي -كبُنية مؤسسية وحاضنة تضم الفواعل الدولية- وعلى العلاقات الدولية -كدينامية تعامل بين الوحدات الدولية-. وكذلك توقُّع ما سيترتب على هذه التداعيات من سياسات دولية.

منهجية البحث: لطبيعة الموضوع المختار وللضرورة العلمية أحكامها في إتباع منهجية تؤدي الى تحقيق الغالية من البحث، لذا تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في سرد الوقائع والقضايا والأحداث والمتغيرات الحاصلة.

المبحث الأول: الأمم المتحدة ومعضلة فض النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني

المطلب الأول: تعريف الأمم المتحدة: نشأتها ومبادئها وأغراضها والعضوية فيها:

أُنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كمؤسسة دولية بعد فشل منظمة عصبة الأمم في تحقيق الامن والسلام بين أعضائها من الدول، ولم تتمكن من تنفيذ أهدافها او حتى كبح مساعي الدول الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة بواسطة الحروب. حيث جاءت الأمم المتحدة مبشرة بعدة مبادى وأهداف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأهم أهدافها هو فرض النظام وإحترام سيادة الدول فيما بينها وحفظ الاستقرار؛ أذ نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى على ان مقاصد الأمم المتحدة هي "حفظ السلم والامن الدوليين"، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تتخذ هذه المنظمة، التدابير المشتركة والفعالة لمنع وإزالة التهديدات الموجهة للسلم وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم[1].

وتمثل مبادئ الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبالتالي على جميع الدول أن تسترشد بها[2]:

-تنفيذ الالتزامات بحسن نية.
-المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
-الامتناع عن التهديد باستخدام القوة والامتناع عن استخدامها ضد الاستقلال السياسي لاي دولة.
-حل المنازعات بالطرق السلمية وتحريم استخدام الوسائل غير السلمية.
-الزام الدول غير الأعضاء بالمنظمة بالعمل وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة.
-تقديم العون الى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق.
-عدم تدخل المنظمة في المسائل الداخلية للدول الأعضاء.

[1] . خليل أسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991،ص123-124.

[2] . راشد البراوى، الطريق الى السلام بحث في تنظيم العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1949،ص247-250 .

اما أغراضها (أهدافها) التي أُنشئت من أجلها، فهي:
-تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بحقوق متساوية بين الدول وحق تقرير المصير.
-حفظ السلم والامن الدوليين، من خلال إتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم.
-جعل منظمة الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الدول من اجل تحقيق الغايات المشتركة.
-تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتوفير احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.
والجدير بالذكر تقبل الأمم المتحدة الدولة كعضو لديها في حال تحقق شرط (أن تكون دولة ذات سيادة ومستقلة ومعترف بها من قبل أغلب الدول الأعضاء). ويبلغ عدد الأعضاء الدول في هذه المنظمة يبلغ حالياً 193 دولة.

المطلب الثاني: الأجهزة الأممية لفض النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني

بما أن العدوان وإعلان الحرب هما أخطر ما يهددان السلم والامن الدوليين؛ لذا تعتمد الأمم المتحدة على فروعها المتخصصة بهذا الامر، ومن فروعها أو أجهزتها هي مجلس الامن الدولي، التي تُعد الجهة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تحدد ما أذا كانت هذه الحرب تهدد الأمن والسلم الدولي أم لا. ويمتلك المجلس سلطة تقديرية لا تخضع لرقابة جهة عليا. ويتألف هذا المجلس من (15) عضواً من أعضاء الأمم المتحدة، منها (5) دائمة العضوية هي (الصين وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية وروسيا الاتحادية). والباقين عضويتهم مؤقتة يتم انتخابهم بشكل دوري لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد[1]. ومن جملة القضايا والأزمات والحروب التي تناولها مجلس الامن الدولي هي القضية الفلسطينية أذ أصدر المجلس القرار ذي العدد (242) بتاريخ 1967/11/22، الذي جاء بعد نشوب الحرب الإسرائيلية -العربية، ونص على أن تسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي إحتلت أغلب أراضيها في النزاع، وإنهاء جميع مظاهر الحرب واحترام واعتراف متبادل بسيادة ووحدة أراضي الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية) واستقلالهما.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين أشتد أوار نيران المقاومة التحررية الفلسطينية بسبب زيادة العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، فأصدر مجلس الامن القرار رقم (1397) يوم 2002/3/12، وطالب بوضع حد للحرب وأعمال العنف، وتبنّا حل الدولتين والإعتراف المتبادل بقيام دولتيهما. ومن ذاك الوقت الى الآن لم تنفذ إسرائيل هذا القرار رغم قبول ودعوات السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة والتحرر لتطبيق قرارات مجلس الأمن. وكلما تعالت دعوات أعضاء مجلس الأمن لإجبار أسرائيل على تنفيذ قراراته، إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية -المدفوعة بما يُريد تحقيقه اللوبي اليهودي (الصهيوني) في أمريكا والعالم- حقها القانوني كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي في نقض قرارات المجلس (الفيتو)، ليبقى القرار حبر على ورق، ويُصبح واقع الفلسطينيين أكثر سوءً مِن قبل، نظراً لما تقدمه الولايات المتحدة، فضلاً عن القوى الأوروبية الكبرى والغربية والأجنبية لإسرائيل من دعم مادي ومعنوي وعسكري في سعي الأخيرة في حقها المزعوم في إنشاء دولتها.

ومن أجهزة الأمم المتحدة التي من الممكن أن تساهم بشكل قوي في تحقيق أهدافها، هي الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتكون من عضوية كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

[1] . فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط بلا، ت بلا ، ص89 .

بصورة متساوية من حيث التمثيل والصوت، رغم الفارق الكبير بين هذه الدول. وتعقد هذه الجمعية جلساتها الإعتيادية مرة واحدة كل عام في شهر سبتمبر، وممكن أن تنعقد بدورة غير عادية في بعض الظروف الإستثنائية الطارئة. وهذه الجمعية هي بمثابة برلمان عالمي، وإن لم يمتلك سلطة تشريعية فعلية، لكنه يُعد مِنبر عام تستطيع كل دولة أن تشكو من عليه آلامها وتطرح مشاكلها، وتُعرب عن آمالها وتناقش تطلعاتها، أي إنها تمثل الرأي العام العالمي. وتُصدر الجمعية العامة قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. وفي بعض المسائل الهامة مثل (حفظ السلم والأمن، وغيرها) يُشترط الحصول على أغلبية ثلثا الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت، وهذه أغلبية يصعب تحقيقها، نظراً لكثرة أعضاء هذه الجمعية[1]. ويُمكن تلمُس عدم جدية عدد من الدول العربية والإسلامية وأغلب الدول الأجنبية في حل قضية فلسطين، أثناء طرحها في إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكأنها قضية غير مُزعزعة للأمن والسلم الدوليين.

وتعد الأمانة العامة للأمم المتحدة واحدة من فروع منظمة الأمم المتحدة، التي إذا ما فُسِح لها المجال يمكنها أن تلعب دور كبير في تحقيق (الأمن والسلم الدوليين) فهي الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة. ويتكون هذا الفرع من مجموعة من المكاتب والإدارات والوكالات، يعمل فيها موظفون وخبراء تابعون للمنظمة بشكل مستقل عن إرادة الدول الأعضاء في المنظمة. ويمارسون هؤلاء الموظفون مهامهم بتوجيه وإشراف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ولهم جميعاً حصانات وإمتيازات موظفوا الأمم المتحدة سواء كان عملهم في مقر المنظمة الرئيسي، أم في دول أخرى يمارسون فيها مهامهم[2]. وقد أُنشأت وكالة الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) عام 1949، وتعتمد في تمويلها على الدول الإعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وتخضع هذه الوكالة لإشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وتقدم له تقارير عن أعمالها وما تواجهه. ورغم ما تعرضت له هذه الوكالة من إعتداءات سافرة على ممتلكاتها وموظفيها الدوليين وحتى قتل وإعتقال عدد منهم مِن قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومنعها من العمل -تقديم المساعدات الطبية والإنسانية- داخل الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أن الأمين العام لم يتخذ موقفاً صارماً من هذه الإعتداءات، ولا يمارس صلاحياته المخول بها أُممياً، بل يكتفي ببيانات شجب وإستنكار والتنديد أو الإفصاح ببيانات رسمية عن قلقه من الأوضاع المأساوية التي يمر بها المدنيون الأبرياء العُزل في فلسطين.

أما محكمة العدل الدولية، التي تمثل واحدة من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة، وأكبر هيئة قضائية دولية تتولى تسوية المنازعات الدولية وفق قواعد القانون الدولي وأعرافه. فرغم أهمية هذا الجهاز من الناحية العملية في: فض النزاعات القانونية التي قد تقع عند تنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات والدولية. كذلك تنفيذ وتفسير القوانين الدولية. وبالإضافة الى تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبت أنها خرقاً لإلتزام دولي. وكذلك تحديد نوع التعويض المُترتب على خرق إلتزام دولي ومدى ذلك التعويض[3]. أول ما أخفقت به محكمة العدل الدولية هو منعها لقيام دولة إسرائيل، التي تقوم على فكرة عنصرية، مفادها أن اليهود في جميع العالم يُشكلون عنصراً واحداً، وإن لهم الحق التاريخي في أرض فلسطين "أرض الأجداد" التي يرون فيها حسب تعاليمهم الدينية، إنها "الأرض

[1] . ينظر : بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1976، ص424-425 .

[2] . سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2012،ص168-170 .

[3] . للمزيد حول تكوين هذه المحكمة وإختصاصاتها والإجراءات والقواعد التي تطبقها، يُنظر:عصام العطية، القانون الدولي العام، دار السنهوري، بيروت، 2015، ص347-354.

الموعودة" التي وعد الرب بها نبيه (إبراهيم)، بقوله "لقد وهبتك وذريتك هذه البلاد". ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى صحة هذه الإدعاءات، فإن الأسس التي قامت عليها إسرائيل مخالفة لقواعد القانون الدولي. فلا يُعد الدين مصدراً من مصادر القانون الدولي وبذلك لا يمكن الإعتماد على العامل الديني لتبرير إستعمال القوة والإكراه للإستيلاء على الأقاليم أو تعديل أوضاعها. كما لا يمكن إعتماد العامل التاريخي سبباً لقيام إسرائيل[1]. ومن المهم القول إن محكمة العدل الدولية فشلت في حل كثير من القضايا الحيوية التي تمس الأمن والسلم الدوليين التي تولتها؛ لأسباب سياسية أحياناً، وأحياناً أخرى لأسباب تخص نظامها الداخلي وميثاقها. وذلك بإعتبار إن فلسطين ليست دولة كاملة السلطة والسيادة ولا تعترف إسرائيل بها لكي تقبل شكوى فلسطين.

ومن أجهزة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالأمن والسلم الدوليين -بصورة غير مباشرة-، هي المحكمة الجنائية الدولية. التي تأسست في 2002/7/1، لغرض عدم إفلات ومحاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وجرائم الإعتداء، ومُرتكبي الفظائع بحق الإنسانية، عن طريق إصدار مذكرات إعتقال بحقهم. حيث تُنفذ إجراءاتها وقراراتها في كل الدول[2]. كما حذر المستشار الإسرائيلي (ألبا كيم روبنشتاين)، من أمكان تقديم أسماء شخصيات إسرائيلية عليا الى القضاء في الخارج أي الى المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة تنفيذ جرائم حرب. وعلى الرغم من هذا فقد وضعت إسرائيل، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية، خطة تفصيلية لمواجهة أي احتمال في حال تم طلب قادتها للخضوع الى المحكمة الجنائية الدولية، ومن أبرز الإجراءات التي تم الاتفاق عليها:

1-دراسة جميع القوانين المحلية والدولية فيما يخص جرائم الحرب، لإيجاد الثغرات التي يمكن من خلالها ان تنفذ إسرائيل.

2-منع جميع وسائل الاعلام المرئية من اظهار وجوه قادة الجيش الإسرائيلي، وكذلك منع نشر أسمائهم.

3-يتم محاكمة الضباط والجنود الإسرائيليين امام محاكم داخلية ولو بشكل صوري وذلك لتجنب محاكمتهم دولياً[3].

ورغم إدانة هذه المحكمة للأعمال العسكرية الوحشية، والأمنية غير المُبررة، والسياسية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، لكنها عجزت عن إيقاف هذه الأعمال ومنع الدول التي تقدم الدعم العسكري والأمني والسياسي لإسرائيل في هذا المجال بعد أحداث 2023/10/7.

المطلب الثالث: المساعي الدبلوماسية والوساطات الدولية لفض النزاع:

وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية أو تسويتها التي تعد من أهم أهداف هذه المنظمة "استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية" أي الاعتماد على الطرق الدبلوماسية والمفاوضات ورعايتها لحل المنازعات والصراعات الدولية، فالدبلوماسية بمفهومها العام تشير الى عملية من الاتصال والتفاوض بين الدول والممثلين الدوليين الاخرين التي تمكنهم من التعاون فيما بينهم دون الحاجة الى استخدام أساليب الحرب. وقد يكون الاقناع أو "الدبلوماسية المحضة"، كافيين لتحقيق أغراض الدولة. غير أن الحالة السائدة هي أن الدبلوماسية مرتبطة بأدوات سياسية أخرى، تنتج من خلالها ما يسمى بالدبلوماسية المختلطة، وهنا تصبح الدبلوماسية

[1] . للإستزادة من هذا الرأي، يُنظر:حمد الحاج حمود، دراسات في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013 ، ص95-109.

[2] . كمال حماد، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، خريف 2002، العدد108، ص187-194. وحول هذا الموضوع وأكثر، يُنظر موقع الجزيرة الألكتروني، متاح على الرابط:4\1\1\encyclopedia2011\ www.aljazeera.net

[3] . كمال حماد، مصدر سبق ذكره، ص196.

عبارة عن قناة اتصالات يتم من خلالها نقل واستخدام أدوات أخرى أو التهديد باستخدامها، الى الأطراف الأخرى. حيث ارتبطت به سياسة "العصا والجزرة"، كمكافآت أو عقوبات محتملة في محاولة لضمان سلوك مطاع من قبل الطرف الاخر. ... أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدبلوماسية (المفاوضات بشكل خاص)، هي القوة العسكرية، والإجراءات الاقتصادية، والتخريب[1].

وبما انه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يُعد من أشد الازمات الدولية المتكررة بين مدة وأخرى، فقد استدعى هذا أيجاد دبلوماسية تحل أو تُخفض الازمات، فأُتُخِذَ من دبلوماسية الأزمات أداة لمواجهتها، والتي نقصد بها الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ممثلةً بأمينها العام أو احد معاونيه أو وكلائه أو احد رؤساء المنظمات الدولية الفرعية أو احد أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدول)، حيث يطرحون مبادرات دبلوماسية او ما يعرف (بالمساعي الحميدة)، لحل هذا النزاع[2]. وكثيراً ما كانت تصدم هذه الجهود بواقع تصلب الموقف الإسرائيلي وعدم قبوله بشتى صيغ الحلول الدبلوماسية، حيث كانت تتبع منهج الصراع (أسلوب تصارعي) أي إنتقامي، وليس تعاوني، وقد كانت تعتمد استراتيجيات بهذا الخصوص هي: (استراتيجية الانهاك أو الاستنزاف، استراتيجية احكام السيطرة، واستراتيجية التشتيت، واستراتيجية الدحر او الغزو المنظم، واستراتيجية التدمير الذاتي)[3].

ولا يخفى على الباحث الاريب أن القوة المؤثرة في النظام الدولي (الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة الى القوى الغربية)، لها تأثير كبير من حيث الدعم الذي تقدمهُ لإسرائيل في عمليات المفاوضات. رغم أن القضية الفلسطينية تحمل في جانبها الكبير مسألة حقوق الانسان، ولكن ألت مسالة حقوق الانسان في الممارسة الدبلوماسية الامريكية سواء على الصعيد الرسمي أو الإعلامي الى الظن بأنها مصلحة وطنية بحته، فعند فحص المواقف المتنوعة للولايات المتحدة الامريكية يتبين أن هناك تباين في متابعة وأشاعه حقوق الانسان حسب الأقاليم ذات المصلحة الحيوية لها[4]. وكذلك يتبين إن الولايات المتحدة الامريكية تعمد الى دبلوماسية افتعال الازمات كوسيلة للتغطية والتمويه لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاعداد المبكر للازمة وتهيئة المسرح لتنفيذ الأزمة عليه، والعمل على تحديد اللاعبين وتوزيع أدوارهم على قوى صنع الازمة[5].

تبين لنا ان للاعتبارات السياسية تفضيل على الاعتبارات القانونية والإنسانية أي أن العلاقات السياسية وصفقاتها لها أولوية كبيرة لدى صناع القرار لأغلب الدول على القواعد القانونية الدولية والإنسانية التي وضعتها الأمم المتحدة ونادت بتطبيقها. حيث يلاحظ ان المجاملات والمصالح السياسية أصبحت مقدمة على الاخلاق والقيم والمثل، وعلى القانون الدولي الذي ركنهُ الأساس العدالة واحقاق الحق.

---

[1] . للمزيد ينظر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص539-547.

[2] . وللمزيد ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، كويت، ص417-420.

[3] . للمزيد حول هذه الاستراتيجيات ينظر: إبراهيم حردان، المفاوضات مهارات واستراتيجيات: دراسة في مفهوم المفاوضات ودورها في العلاقات الدولية، دار الرائد، بغداد، ط1، 2017، ص104-113.

[4] . كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد، ط1،1990، ص456-457 .

[5] . للمزيد ينظر: سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، السياسة الامريكية في أدارة الازمات الدولية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط2017، ص57-58.

المبحث الثاني: أثر حرب غزة على النظام الدولي والعلاقات الدولية:

ان الحرب هي وسيلة من والوسائل التي تتبعها الدول لحل النزاعات فيما بينها عن طريق القوة، وفي القانون الدولي ان الإقرار بوجود حرب لا تكون الا بين الدول المعترف بها، ففي حالة حرب إسرائيل على غزة لا يتوفر فيها أي مقوم من قومات اعتبارها حرب بين دولتين، اذ يقوم الجيش الإسرائيلي بين مدة وأخرى بالقصف والإجتياح والحرب على غزة بطريقة غير شرعية ولهذه الحرب أثر كبير على استقرار النظام الدولي، ففي هذا المبحث سنبين مدى إثر هذه الحرب على التغيرات في النظام الدولي، والعلاقات الدولية.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي:

هنالك عدة تعاريف تطرقت الى ماهية النظام الدولي، واكثر التعاريف وضوحاً وشمولاً للنظام الدولي يتجسد بالاتي: بانه ذلك الاطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية تترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال، والنظام الدولي بهذا المعنى يمثل هيكلا بنيوياً تشكله وحدات متعددة (دول، منظمات، شركات متعددة الجنسية)، تتفاعل وفق أنماط سلوكية منتظمة ترتب جملة نتائج، سواء كانت سلبية أم إيجابية بعضها على البعض الاخر من ناحية، وعلى الاطار الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى[1].

وفي ضوء ما تقدم فإن مفهوم النظام الدولي يعني أمرين، الأول: نمط سائد من التفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه. ثانياً: هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالعض الاخر من ناحية، وبالنظام ذاته من ناحية أخرى.

اما فيما يتعلق بشخوص النظام الدولي والتي نقصد بها الفواعل التي تلعب دوراً كبيراً على المسرح الدولي، ومن أبرزها: الدولة، المنظمات الدولية، المنظمات غير الدولية، الشركات متعددة الجنسية.

-الدولة: إن للدولة تعاريف عده أبرزها هي عبارة عن مجموعة من الافراد مستقرين على إقليم محدد وتخضع لسلطة صاحب السيادة المكلف بتحقيق مصالح المجموعة وملتزم بذلك بمبادئ القانون. كما تعد الدولة وحدة التحليل الأساسية لتفسير ظواهر السياسة الدولية، وبحكم سيطرتها على مصادر القوة والنفوذ تعد الدولة الفاعل الرئيسي ان لم يكن الوحيد القادر على إحداث الفعل السياسي المؤثر خارجياً. وان كل ما عداها من كيانات أخرى حتى وان اتخذت صفة دولية (كالمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية....)، ماهي الا عبارة عن أدوات بيد الدولة. ووفقاً للتغيرات التي حصلت فان حصر النظام الدولي بيد الدولة وجعلة مقتصرا عليها لا يتفق مع الحقائق الموضوعية الحاصلة في النظام الدولي وانما اخذ التركيز يتمحور حول المعيار السلوكي الذي يؤثر على مجرى العلاقات الدولية[2].

-المنظمات الدولية: تمارس المنظمات الدولية اختصاصاً وظيفياً متعدد المضامين وذا ابعاد دولية. فمن ناحية تعد اداه الضبط لحالات التوتر والاضطراب التي تحدث في النظام الدولي والتي قد تقود شخوصه الى اتباع سلوكيات تصارعيه. كما انها تساهم من ناحية أخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية في عدة ميادين منها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية. كما ان القضايا التي تعمل عليها المنظمات الدولية هي قضايا المجتمع الدولي بكل وحداته السياسية، وطبقاً لحجم الوظائف التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية تُعد وظائف متنوعة تغطى من حيث المبدأ

---

1 . وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ط1، 2012، ص42-53.

2 . وللمزيد ينظر: هشام آل شاوي، مقدمة في غلم السياسة، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، بلا، ص31-40.

مجمل القضايا الدولية كمنظمة الأمم المتحدة[1]. وعلى الرغم من الاعمال التي تقوم بها هذه المنظمات الا انها في بعض الأحيان لا تستطيع ان تكون مستقلة في قراراتها وذلك بسبب خضوعها الى قوى البيئة الخارجية التي تشكل بالنسبة لها ضغوطاً كبرى تؤثر على قراراتها بشكل كبير وحاسم، وعلى الرغم من هذه الضغوط الا انها تستطيع القيام ببعض النشاطات وذلك من خلال الاتصالات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية للتقريب من وجهات النظر فيما بين الأطراف المتنازعة، كما أنها تساهم في تعزيز التعاون بين شخوص النظام الدولي.

-المنظمات غير الحكومية: والى جانب المنظمات الحكومية في النظام الدولي يوجد هنالك منظمات غير حكومية، وفي عام 1980 بلغ عدد المنظمات غير الحكومية 2600 منظمة منتشرة في العالم، وتختلف هذه المنظمات عن المنظمات الحكومية بطريقة عضويتها اذ تقتصر المنظمات الحكومية في عضويتها على الدول المستقلة فقط، بينما المنظمات غير الحكومية تتكون من جماعات داخلية ذات نشاطات عابرة للحدود السياسية للدولة[2].

وعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية:" بانها كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات، بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء، يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية، شرط ان لا يؤدي ذلك للإساءة الى حرية التعبير عن راي هذه المنظمات[3]".

كما يختلف تأثير هذه المنظمات على التوازن الدولي تبعاً لاختلاف حجمها وتأثيرها على النظام الدولي ككل، وهنالك منظمات لها تأثير كبير ابرزها المنظمة الكونفدرالية النقابية الدولية التي تشمل تقريباً 155 مليون عضواً، وهنالك منظمات غير حكومية تلعب دوراً خاصاً في العلاقات الدولية ومن ابرزها المؤتمر اليهودي العالمي، الهدف الظاهري لهذه المنظمة هو حماية رعاياها اليهود في جميع دول العالم، ولكنها في الواقع وبفضل ما تمتلكه من وسائل مالية وإعلامية كبيرة، تحولت الى قوة ضاغطة ومؤثرة الى درجة انها تستطيع فرض رؤية معينة وفق ما تريده كما انها تستطيع فرض رؤية معينة على الراي العام الغربي، بالإضافة الى قدرتها على زعزعة الاستقرار او خلق المتاعب الى الدول التي تتعارض مع ما تريد او ما تسعى الى تحقيقه[4]. وبهذا تستطيع هذه المنظمات التأثير على أي شخصية سياسية تتعارض مع ما تطمح الى تحقيقه.

-الشركات متعددة الجنسية: نشأت الشركات متعددة الجنسية في المجتمعات الرأسمالية، وقد تطورت هذه الشركات مع تطور ونمو هذه المجتمعات بالشكل الذي قاد الى ان يكون نشاطها عابر الحدود السياسية لبلدان عدة، وقد توسع نشاط هذه الشركات بشكل لافت للانتباه في جانبين:

-التوحد المتصاعد لسوق تتكامل فيه كافة العناصر.

-النزعة نحو تركز المشروعات.

وبالإضافة الى هذا فان هذه الشركات لم تكتفي بمد جسور بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وانما اخذت تفضل التوسع في داخل هذه الدول الصناعية، ومع ذلك فقد كانت الدول النامية تمثل ميداناً رئيساً لنشاط هذه الشركات وذلك لما تحتويه من مواد أولية وضخامة رؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة الى كونها سوق كبير جداً لتصريف منتجاتها. وعلى هذا تحاول

---

[1] . وللمزيد ينظر: محمد حسن الإبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978، ص235-247.

[2] . مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص273.

[3] . وللمزيد ينظر علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم...الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق، عمان،2004، ص42-43.

[4] . يامن خالد سيف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص33-34.

الشركات العابرة للحدود القومية ان تسيطر على مواقع حاكمة سواء في الدول المصنعة حديثاً، او في قطاعات إنتاجية معينة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل ومحدد للشركات العابرة للحدود الا انه يمكن وصفها بانها عبارة عن مؤسسات عابرة للقومية لا جنسية لها من الناحية القانونية، وتمتلك وحدات إنتاجية موزعة على عدد من الدول الأجنبية، العمل الذي يمكنها من العمل بمنأى عن اية رقابة وطنية[1].

اما فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي في ظل التغييرات الحالية والمتمثلة بالحرب الروسية-الأوكرانية، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وما خلفه هذا الصراع من تفكك في هيكلة النظام الدولي واحداث تغييرات كبيرة فيه، فان الولايات المتحدة الامريكية ما زالت لها سيطرة وتأثير كبير على السياسة الدولية، كونها تمثل القوة المسيطرة على النظام الدولي، ولكن واقع النظام الدولي أصبح غير مستقر وغير واضح المعالم أي انه لم يعد يمكن وصفه نظاماً أحادي القطبية كما كان عليه بعد انتهاء الحرب الباردة. بل أن بعض الباحثين يوصفون النظام الدولي الحالي بـشبه اللاقطبية.

المطلب الثاني: عوامل استقرار ولا استقرار النظام الدولي:

ولفهم النظام الدولي ببعدية المستقر وغير المستقر يفترض تحليل الخصائص السلوكية والوظيفية للوحدات التي يتألف منها، هنالك افتراض يذهب الى ان النظام الدولي يكون مستقراً إذا لم تكن هنالك وحدات دولية تسعى الى تغييره، وهذه التغيرات تتحدد بجملة تغيرات منها تغيرات داخلية وأخرى خارجية.

اذ تنصرف المتغيرات الداخلية اساساً الى كيفية مساهمتها في صياغة مدركات صانع القرار على ضوء تقديراتهم لطبيعة البيئة الداخلية والخارجية وبالشكل الذي يولد عندهم قناعة بعدم محاولة تغيير النظام الدولي على نحو يخدم مصالحهم الذاتية. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية فتنصرف الى تحد\يد العلاقة التي تسهم في استقرار النظام الدولي، كطبيعة لتوازنات القوى الدولية القائمة، بالإضافة الى الرغبة في اتباع أنماط تعاونية لا تصارعيه.

ويقصد بالاستقرار الدولي هي تلك البيئة التي تخلو الى حد ما من المحفزات والعوامل الضاغطة التي تدفع بوحداتها الى احداث تغييرات هيكلية في بنية النظام الدولي بالشكل الذي يتم فيه إعادة توزيع مصادر القوة والنفوذ بينها[2].

وان الاستقرارية في النظام الدولي تعنى الحفاظ على الوضع الدولي القائم بتوازناته المستقرة نسبياً وتفادي حدوث اختلالات هيكلية في بنيته وبهذا لا نعنى الطبيعة الثابتة الجامدة في شكل العلاقات وانماط والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي، وانما تؤشر التفاعلات الإيجابية الرامية الى تعزيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وهنالك وسائل يمكن ان تؤدي هذه الوظيفة ابرزها:

-سياسات توازن القوى.
-مدركات صانع القرار.
-المنظمات الدولية.
-التعاون الوظيفي.

اما فيما يتعلق بعوامل الا استقرار في النظام الدولي:

[1] . محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، 1986، ص31-59.
[2] . روبرت جيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، ص68-69.

ان من اكثر العوامل مساهمة في زعزعة الاستقرار وخلق حالة الا استقرار هو اتجاه بعض القوى الأعضاء في النظام الدولي الى احداث التغيير لمعدلات مختلفة نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية.

وهنالك جملة عوامل يمكن ان تعد مدخلات لا استقراريه في النظام الدولي): [1]

-المتغيرات الأمنية (الهاجس الأمني ومدرك المنفعة):

ليس هنالك جدل على ان الشعور بعدم الأمان في أوساط النخب الحاكمة يسهم بشكل كبير في اللا استقرار الدولي، بمعنى ان أي دولة من دول العالم في حال شعورها بعدم الأمان في اقليمها فأنها ستحاول ان تمتلك اكبر عدد ممكن الأسلحة لتحصين نفسها في حال تعرضها لاي هجمات خارجية، كما انها في بعض الحالات تسعى الى افتعال الازمات لكي تساهم في تغيير النظام الدولي.

-المتغيرات التقنية (العسكرية):

تعد التطورات في أساليب التنظيم والتقنيات العسكرية احد المتغيرات الاصلية لأحداث عملية التغيير على مستوى النظام الدولي، فعندما تكون أولوية وافضلية لدولة ما على دولة أخرى في ميدان التسلح والصناعة العسكرية، بمعنى ان ميزان القوى يعمل لصالح هذه الدولة، فأنها بهذه الحالة تستطيع تغيير النظام الدولي. وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية من خلال دعمها الكامل لإسرائيل.

-المتغيرات الاقتصادية:

ان للمتغيرات الاقتصادية اثر في عدم استقرار النظام الدولي وخاصة بعد الثورة الصناعية وتحول النظام الاقتصادي في المجتمعات الاوربية من اقطاعي الى رأسمالي، هذا ما جعل اغلب الدول تبحث عن مصادر للثروات وتعتبر دول العالم الثالث او الدول النامية من المصادر الرئيسة للثروات والمواد الأولية وهذا ما سيلعب دوراً كبيراً في تصعيد وتيرة التصارع والتنافس الغربي في السيطرة على هذه الدول. كل هذه العوامل تساهم بعد استقرار النظام الدولي.

المطلب الثالث: انعكاسات حرب غزة على النظام الدولي والعلاقات الدولية:

إن العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية والتي تعبر الحدود الوطنية وتجري بين مختلف الوحدات المجتمع الدولي (الدول، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والأشخاص الدوليين، والشركات العابرة للحدود القومية)[(2)]. وهذا يعني إن أي تأثير على طبيعة نسق هذه العلاقات سيؤدي الى تغير نسبي أو كُلي على نسق العلاقات بين هذه الوحدات لاحقاً. وأشد هذه التغييرات هي الحروب. ولكل حرب تداعيات، قد تكون هذه التداعيات مُقتصرة على دول أطراف الحرب، أو قد تكون مقتصرة على إقليم الدول المتحاربة، وقد تتعداها لتجر النظام الدولي والعلاقات الدولية لأتون حرب عالمية. ما يمكن أن يؤشر على حرب إسرائيل ضد غزة، هي إنها حرب أوشكت أن تشتعل على مستوى الإقليم بعد أن شاركت عدد من الأطراف تُعرف بـ(محور المقاومة) ضمن ما أعلنته عن وحدة الجبهات، وكذلك حدوث قصف متبادل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإسرائيل. والأمر الآخر إن هذه الحرب هي استمرار للسياسة التوسعية والإجرامية التي دأبت عليها كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لتحقيق مآربها في توسيع الرقعة الجغرافية للأراضي التي تحتلها، ولكي تحصل على دعم من الدول الغربية في كافة المجالات. وهذا ما حققته فعلاً في هذه الحرب الأخيرة.

[1] . عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية، العراق، 1995، ص9-10.

[2] . سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ت بلا، ص9-11.

في خضم ما مر سابقاً، يمكن القول أن النظام الدولي الذي يقف على مؤسسات أممية كبيرة، والقائم على قوانين وقواعد ومعايير وأعراف دولية، وتتخلله علاقات متباينة بين وحدات دولية لم يشفع لإيقاف الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين وغيرهم. وذلك كله بسبب المُتبنيات المتناقضة التي تتبناها أغلب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ فالقانون الدولي والأخلاق والقيم والمُثل بدأت في التآكل لما يمر به من انتكاسات وأزمات مدمرة واحدة تلو الأخرى؛ وفقد هذا النظام أي شرعية أخلاقية أو مصداقية سياسية بعد الازدواجية التي تعاملت بها الدول الغربية مع أزمة غزة حيث أكدت الولايات المتحدة وحلفائها مرة أخرى أن هذه القواعد والمعايير الأخلاقية والقانونية التي اعتبر الغرب نفسه حارساً لها هي مجرد أدوات تسمح للغرب في تحقيق مصالحهم القومية، وذرائع للهيمنة على دول العالم. كما كشفت الحرب على غزة عن الكثير من المعطيات الجديدة التي قد تُسهم في تغيير معالم النظام الحالي، وتفتح الطريق لمسارات جديدة وتحولات كبرى على المستوى الدولي، وأبرزها:

فشل الولايات المتحدة والعالم الغربي في فرض النموذج الليبرالي (المثالي لإدارة العالم من وجهة نظرها) على دول العالم وفشل هذا النظام في احتواء وتسوية الصراعات التي تنشأ عالمياً، بالإضافة إلى ما أظهرته هذه الدول من تناقض فج بين المعايير والقواعد التي وضعتها وبين تطبيقها على أرض الواقع خاصة عندما تتعارض هذه القيم والمعايير مع المصالح القومية لها.

من جانب آخر؛ استمرار احتدام التنافس على النفوذ بين الولايات المتحدة من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر، واستغلال الأزمات الحالية لزيادة الفجوة بين الولايات المتحدة ودول الجنوب العالمي؛ لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاستراتيجية، دون تقديم مساهمات حقيقية في تسوية الأزمات الراهنة.

كشف الموقف الغربي من الحرب الإسرائيلية على غزة عن هشاشة النظام الدولي القائم على المؤسسات مثل مجلس الأمن الدولي؛ فامتلاك حق النقض (الفيتو) أصبح أداة تفرض به الدول الكبرى هيمنتها على العالم، -كالولايات المتحدة التي تحدت الأغلبية الدولية من خلال عرقلة كافة القرارات التي طالبت بإيقاف الحرب الإسرائيلية على غزة- كما يغيب عن هذه المؤسسة الهامة أي تمثيل لأفريقيا وأمريكا الجنوبية بين الأعضاء الدائمين.

تؤكد هذه المتغيرات والانتكاسات التي تواجه النظام الدولي الحالي، أننا أمام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب في طور التشكل لا تسيطر عليه القوى الكبرى فحسب، وإنما تكون فيه الفرصة سانحة لدول "الجنوب العالمي" بما فيها دول الشرق الأوسط-إذا ما استطاعت توحيد صفوفها واستثمار ما كشفته الحرب من ازدواجية وانهيار للمعايير الغربية -؛ لصياغة رؤيتها لنظام دولي جديد قائم على تعددية القوى الدولية والمراكز الثقافية المنشئة للمعايير التي يجب أن تحكم النظام الدولي بعيداً عن الازدواجية والتوظيف السياسي للمعايير والقواعد التي وضعتها الولايات المتحدة للهيمنة على العالم.

الخاتمة:

ويتضح مما تقدم، أن ضعف الأمم المتحدة في فض الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يعود إلى مجموعة من الأسباب المعقدة والمتشابكة، التي تتراوح بين العوامل السياسية والاقتصادية والقضايا القانونية والدبلوماسية. وإن عدم القدرة على تحقيق تسوية سلمية دائمة يعكس تباين المصالح بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة تلك التي تمتلك تأثيرًا كبيرًا في مجلس الأمن. كما أن الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين، وصعود القوى الإقليمية والدولية الجديدة، قد زاد من تعقيد جهود الأمم المتحدة في هذا السياق.

كما أن تداعيات هذا الضعف لا تقتصر على المنطقة فحسب، بل تؤثر أيضًا على النظام الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام. فغياب الحلول الفعالة يعزز من ظاهرة عدم الاستقرار، ويفتح المجال

أمام تزايد النزاعات المسلحة، مما يهدد السلم والأمن الدوليين في العالم. كما أن هذا الوضع يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الدولية، ويعزز من ظاهرة السيادة الوطنية على حساب التعاون الدولي.

ومعالجة هذه التحديات تتطلب إرادة سياسية قوية من المجتمع الدولي، وتعاونًا فعّالًا بين الأطراف المعنية. ويجب أن تتبنى الأمم المتحدة استراتيجيات جديدة تضمن تحقيق العدالة والسلام، وتساهم في إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وفي النهاية، يبقى الأمل معقودًا على أن تتبنى القوى الكبرى نهجًا أكثر توازنًا في معالجة هذا الصراع، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

المصادر:

1. خليل أسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.
2. راشد البراوى، الطريق الى السلام بحث في تنظيم العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1949.
3. فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط بلا، ت بلا.
4. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1976.
5. سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2012.
6. عصام العطية، القانون الدولي العام، دار السنهوري، بيروت، 2015.
7. محمد الحاج حمود، دراسات في القانون الدولي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
8. كمال حماد، المحكمة الجنائية الدولية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد108، خريف 2002.
9. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2004.
10. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، كويت، ط5، 1987.
11. إبراهيم حردان، المفاوضات مهارات واستراتيجيات: دراسة في مفهوم المفاوضات ودورها في العلاقات الدولية، دار الرائد، بغداد، ط1، 2017.
12. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد، ط1، 1990.
13. سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، السياسة الامريكية في أدارة الازمات الدولية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط2017.
14. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية، العراق، 1995.
15. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ط1، 2012.
16. هشام آل شاوي، مقدمة في علم السياسة، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، بلا.
17. محمد حسن الإبياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

18.مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.
19.علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم...الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق، عمان، 2004.
20.يامن خالد سيف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
21.محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، 1986.
22.سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ت بلا.
23.روبرت جيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990
24.موقع الجزيرة الألكتروني، متاح على الرابط: www.aljazeera.netencyclopedia201114%D8%A7